

دفاعاً عن

الفرقة الناجية

كتبه:

محمد بن غالب العُمري

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن

والاه، وبعد :

فإنه لما تكلم في مصطلح الفرقة الناجية من تكلم بغير علم تارة ، وبالهوى تارة أخرى، وبمصالح حزبية تارات، رادا في ذلك على حديث الافتراق مضعفا له دون برهان صحيح، ولا كلام علمي محقق، وإنما غاية ذلك تنميق الكلام، وإلقاء العبارات والإطلاق في الألفاظ، دون علم وبصيرة، رأيت أن أكتب مختصرا في ذلك، راجيا أن يتقبل الله مني عملي هذا دفاعا عن الطائفة المنصورة التي أخبر عنها نبينا صلى الله عليه وسلم، والتي من أبرز صفاتها الحرص على جماعة المسلمين والسمع والطاعة لولي أمرهم.

والله تعالى الموفق للصواب ومنه استمد العون والسداد.

والله أعلم وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

حديث الافتراق :

ورد حديث الافتراق في كتب السنن والمسانيد والجوامع وغيرها، وله ألفاظ عدة، ومن تلك الألفاظ ما رواه أبو هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «افْتَرَقَتِ الْيَهُودُ عَلَى إِحْدَى أَوْ ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَتَفَرَّقَتِ النَّصَارَى عَلَى إِحْدَى أَوْ ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَتَفَتَّرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً» قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَنْ هُمْ؟ قَالَ: «الْجُمَاعَةُ»، وفي لفظ قَالَ: «مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي».

من أخرج الحديث :

الحديث أخرجه أبو داود (٤٥٩٧)، والترمذي رقم (٢٦٤١) ، وابن ماجه (٣٩٩١-٣٩٩٣)، وأحمد (١٣٥/٢٨)، (١٢٠/٣)، (١٤٥)، (١٢٠/٤)، والحاكم في المستدرک (١٢٨/١)، والدارمي رقم (٢٥٦٠)، والطبراني في الكبير المجلد الثامن (رقم ٨٠٣٥)، (رقم ٨٠٥١)، (رقم ٧٦٥٩)، والأوسط (١٣٧/٥) برقم (٤٨٨٦)، وفي الصغير (٧٨٤)، والآجري في الشريعة (٣٠٧/١)، رقم (٢٣) ، وابن أبي عاصم في السنة (٦٣)، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (١٠٠/١-١٠٢)، والطبري (٢٣٩/٢٧)، وابن بطة في الإبانة (٣٦٧/١-٣٧٥)، رقم (٢٦٣-٢٧٥)، وأبو يعلى في مسنده (٣٤٠/٦-٣٤٢)، رقم (٣٦٦٨)، وابن حبان في صحيحه (٤٨/٨)،

رقم ٦٢١٤) ، وابن أبي شيبة في المصنف (٣٠٨/١٥ ، رقم ١٩٧٣٨) ،
والمروزي في السنة (٥٠) والبغدادى المخلص في المخلصيات (١٦٩/١) ، برقم
١٥٨) وأبو نعيم الأصبهاني في الحلية (٨/٥) والبيهقي في الاعتقاد
(٢٣٣/١) وفي معرفة السنن والآثار (٣١٩/١٤) والضياء في المختارة
(٩٠/٧ برقم ٢٥٠٠) وابن وضاح في البدع (برقم ٢٥٠) وغيرهم .

من صحح الحديث واستدل به عدا من سبق :

ابن جزى في تفسيره (١٦١/١) ، والسمعاني (٢١٣/٤) ، وابن كثير
(١٠/٢) ، والشوكاني (٥٣٩/٢) ، وصديق حسن خان في كتابه فتح البيان
(٢٨٩/٤) ، والعراقي في طرح التثريب (١٤٨/٦) ، والعيني في عمدة القاري
(١٩٥/١١) ، وعلي قاري مرقاة المفاتيح (١٩١٥/٥) ، والشاطبي في
الاعتصام (٦٦٩/٢) ، وابن الملقن في التوضيح (٣٣٦/٣٢) ، وغيرهم .
وقال عنه شيخ الإسلام ابن تيمية: "هو حديث صحيح مشهور"
وأورده الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة (٤٨٠/٣) .

من ذكر مصطلح الفرقة الناجية:

أولاً: الكتب المذكور في تسميتها لفظة الفرقة الناجية :

١ - الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة، لابن بطة العكبري رحمه الله.

٢ - الفرق بين الفرق وَبَيَانُ الْفَرْقَةِ النَّاجِيَةِ مِنْهُمْ، عبد القاهر البغدادي رحمه الله.

٣ - التبصرة في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن فرق الهالكين لأبي المظفر الإسفرائيني رحمه الله ت ٤٧١.

ثانياً: بعض من ذكر هذا المصطلح ضمن كتبه على اختلاف

مذاهبهم:

أولاً: وقال الحافظ ابن حبان رحمه الله ت ٣٥٤ هـ في: "ذِكْرُ وَصْفِ الْفَرْقَةِ النَّاجِيَةِ مَنْ بَيْنَ الْفُرُقِ الَّتِي تَفْتَرِقُ عَلَيْهَا أُمَّةُ الْمُصْطَفَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ". [صحيح ابن حبان (١/١٧٨)].

ثانياً: قال أبو بكر الإسماعيلي رحمه الله ت ٣٧٠ هـ: "واعلموا أن الله تعالى أوجب في كتابه محبته ومغفرته لمتبعي رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في كتابه، وجعلهم الفرقة الناجية والجماعة المتبعة". [اعتقاد أئمة الحديث (ص ٧٩)].

ثالثا: وقال ابن بطة العكبري رحمه الله ت ٣٨٧ هـ: "وَأَنَا أَذْكُرُ الْآنَ مَا جَاءَتْ بِهِ السُّنَّةُ، وَمَا أَعْلَمْنَا نَبِيَّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ كَوْنِ ذَلِكَ لِيَكُونَ الْعَاقِلُ عَلَى حَذَرٍ مِنْ مُسَاحَاةِ هَوَاهُ، وَمُتَابَعَةِ بَعْضِ الْفِرَقِ الْمَذْمُومَةِ، وَكَيْ يَتَمَسَّكَ بِشَرِيعَةِ الْفِرْقَةِ النَّاجِيَةِ، فَيَعُضَّ عَلَيْهَا بِنَوَاجِدِهِ، وَيَضُمُّهَا بِجُنْبِيهِ، وَيَلْزِمَ الْمُوَاطَّئَةَ عَلَى الْإِلْتِجَاءِ وَالِافْتِقَارِ إِلَى مَوْلَاهُ الْكَرِيمِ، فِي تَوْفِيْقِهِ وَتَسْدِيدِهِ، وَمَعُونَتِهِ وَكَفَايَتِهِ، فَإِنَّا قَدْ أَصْبَحْنَا فِي زَمَانٍ قَلَّ مَنْ يَسْلَمُ لَهُ فِيهِ دِينُهُ، وَالنَّجَاةُ فِيهِ مُتَعَدِّرَةٌ مُسْتَصْعَبَةٌ إِلَّا مَنْ عَصَمَهُ اللَّهُ، وَأَحْيَاهُ بِالْعِلْمِ". [كتابه الإبانة الكبرى (١ / ٣٦٦)].

رابعا: وقال عبد القاهر البغدادي رحمه الله ت ٤٢٩ هـ: "وطلبتُم الفرقَ بَيْنَ الْفِرْقَةِ النَّاجِيَةِ الَّتِي لَا يَزِلُ بِهَا الْقَدَمُ وَلَا تَزُولُ عَنْهَا النِّعَمُ وَبَيْنَ فِرْقِ الضَّلَالِ الَّذِينَ يَرَوْنَ ظِلَامَ الظُّلْمِ نُورًا وَاعْتِقَادَ الْحَقِّ ثُبُورًا".

وبوب في كتابه : الفرق بين الفرق (ص ٣) : بَاب فِي بَيَانِ الْفِرْقَةِ النَّاجِيَةِ وَتَحْقِيقِ نَجَاتِهَا.

خامسا: وقال أبو عثمان الصابوني رحمه الله ت ٤٤٩ هـ: "واعلموا أن الله تعالى أوجب محبته ومغفرته لمتبعي رسوله صلى الله عليه وسلم في كتابه، وجعلهم الفرقة الناجية والجماعة المتبعة". [اعتقاد أئمة السلف أهل الحديث (ص ٤١٤)]

سادسا: وقال قوام السنة الأصبهاني رحمه الله ت ٥٣٥ هـ: "فَصُلِّ فِي ذِكْرِ الْفِرْقَةِ النَّاجِيَةِ". [الحجة في بيان المحجة (١/ ١١٧)].

سابعا: وقال الشهرستاني رحمه الله ت ٥٤٨ هـ: "وتمييز الفرقة الناجية عن سائر الفرق". [في الملل والنحل (١/ ١٩٥)]

ثامنا: وقال ابن قدامة رحمه الله ت ٦٢٠ هـ: "فَأَخْبَرَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ الْفِرْقَةَ النَّاجِيَةَ هِيَ الَّتِي تَكُونُ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ هُوَ وَأَصْحَابُهُ، فَمَتَّبِعَهُمْ إِذَا يَكُونُ مِنَ الْفِرْقَةِ النَّاجِيَةِ؛ لِأَنَّهُ عَلَى مَا هُمْ عَلَيْهِ وَمُخَالَفَهُمُ مِنَ الْاِثْنَتَيْنِ وَالسَّبْعِينَ الَّتِي فِي النَّارِ؛ وَلِأَنَّ مَنْ لَمْ يَتَّبِعِ السَّلَفَ رَحْمَةً اللَّهُ عَلَيْهِمْ، وَقَالَ فِي الصِّفَاتِ الْوَارِدَةِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ قَوْلًا مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِهِ لَمْ يَسْبِقْهُ إِلَيْهِ السَّلَفُ فَقَدْ أَحْدَثَ فِي الدِّينِ وَابْتَدَعَ". [ذم التأويل (ص: ٢٩)].

تاسعا : وقال الحافظ ابن كثير رحمه الله ت ٧٧٤ هـ: " كَمَا رَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي مُسْتَدْرِكِهِ أَنَّهُ سُئِلَ، عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْفِرْقَةِ النَّاجِيَةِ مِنْهُمْ، فَقَالَ: "مَا أَنَا عَلَيْهِ [اليوم] وَأَصْحَابِي". [تفسير القرآن العظيم (٦/ ٣١٧)].

عاشرًا: وقال الشاطبي رحمه الله ت ٧٩٠ هـ: "فَالسَّلَامُ سَبِيلُهَا مَعْدُودٌ فِي الْفِرْقَةِ النَّاجِيَةِ، وَالنَّاكِبُ عَنْهَا مَصْدُودٌ إِلَى الْفِرْقِ الْمُقَصِّرَةِ أَوْ الْفِرْقِ الْغَالِيَةِ". [الاعتصام (٦/١)]

الحادي عشر: وقال السيوطي رحمه الله ت ٩١١ هـ : "وأهل الفرق الضالة ست، وقد انقسمت كل فرقة منها اثني عشر فرقة، فذلك اثنان وسبعون فرقة، هم الذين أخبر النبي (أنهم في النار، ولسنا نحن هنا بصدد بيانها، ولكن من لزوم السنة والجماعة وأعرض عن أصول هذه البدع وفروعها كان في الفرقة الناجية بفضل الله تعالى". [الأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع (ص ٩٤)]

الثاني عشر: وقال السفاريني رحمه الله ت ١١٨٨ هـ : "مَذْهَبُ السَّلَفِ هُوَ الْمَذْهَبُ الْمَنْصُورُ، وَالْحَقُّ الثَّابِتُ الْمَثُورُ، وَأَهْلُهُ هُمُ الْفِرْقَةُ النَّاجِيَّةُ، وَالطَّائِفَةُ الْمَرْحُومَةُ الَّتِي هِيَ بِكُلِّ خَيْرٍ فَائِزَةٌ، وَلِكُلِّ مَكْرَمَةٍ رَاجِيَّةٌ" [كتابه لوامع الأنوار البهية (١ / ٢٥)].

الثالث عشر: وقال أبو البركات الألوسي رحمه الله ت ١٣١٧ هـ : "اجتمعت الفرقة الناجية أنه سبحانه منزّه عن مشابته لخلقه في ذاته وصفاته، وأنه سبحانه ليس بجسم، خلافاً للمجسمة والمشبّهة". [جلاء العينين في محاكمة الأحمدين (ص ٣٨٤)]

الرابع عشر: وقال أبو المعالي الألوسي رحمه الله ت ١٣٤٢ هـ : فينظر إلى الفرق ومعتقداتها وأعمالها، فمن وافقت النبي صلى الله تعالى وسلم

وأصحابه هي الفرقة الناجية". [صب العذاب على من سب الأصحاب (ص: ٢٦٢)]

الخامس عشر: وقال ملا علي قاري رحمه الله ت ١٠١٤ هـ: "فَعَلَيْكَ بِالْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ، وَبِالْإِجْتِنَابِ عَنْ طَرِيقِ أَرْبَابِ الْهُوَى، وَأَصْحَابِ الْبِدْعَةِ ؛ لِتَكُونَ مِنَ الْفِرْقَةِ النَّاجِيَةِ السَّالِكَةِ طَرِيقَ الْمُتَابَعَةِ عَلَى وَجْهِ الْإِسْتِقَامَةِ". [مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (١١/١)].

السادس عشر: وقال مرعي بن يوسف الكرمي رحمه الله ت ١٠٣٣ هـ: "وَقَالَ فِي صِفَةِ الْفِرْقَةِ النَّاجِيَةِ هُوَ مَنْ كَانَ عَلَى مِثْلِ مَا أَنَا عَلَيْهِ الْيَوْمَ وَأَصْحَابِي" [أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات (ص ٢٣٠)].

السابع عشر: وقال العلامة الصنعاني رحمه الله: "كل فرقة تزعم أنَّهَا هِيَ الْفِرْقَةُ النَّاجِيَةُ ثُمَّ قَدْ تَقِيمُ بَعْضُ الْفِرَقِ عَلَى دَعْوَاهَا بَرَهَانًا أَوْهَى مِنْ بَيْتِ الْعَنْكَبُوتِ". [افتراق الأمة إلى نيف وسبعين فرقة (ص ٧٨)].

الثامن عشر: وقال العلامة ابن باز رحمه الله: "فهذا الحديث وما جاء في معناه من الأحاديث الصحيحة مثل قوله صلى الله عليه وسلم: «كل أمتي يدخلون الجنة إلا من أبي، قيل: يا رسول الله: من أبي. قال: من أطاعني دخل الجنة ومن عصاني فقد أبي» - كلها تدل على أن الفرقة الناجية من

هذه الأمة هم المتمسكون في عقيدتهم وأقوالهم وأعمالهم بما كان عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله عنهم " [مجموع فتاوى ابن باز (٤ / ٢٦٥)].

التاسع عشر: وقال العلامة الألباني رحمه الله : "إذا كان من يشاقق الرسول ويتبع غير سبيل المؤمنين قد أُوعِدَ بالنار، فالعكس بالعكس: من اتبع سبيل المؤمنين فهو مَوْعُود بالجنة ولا شك ولا ريب، إذن رسول الله لما أجاب عن سؤال: ما هي الفرقة الناجية؟ من هي؟ قال: «الجماعة»، إذن، الجماعة: هي طائفة المسلمين، ثم جاءت الرواية الأخرى تُؤَكِّدُ هذا المعنى بل وتزيده إيضاحاً وبياناً، حيث قال عليه السلام: «هي ما أنا عليه وأصحابي»، «أصحابي» إذن هي سبيل المؤمنين " [موسوعة الألباني في العقيدة (١/٢١٩)].

العشرون : وقال العلامة العثيمين رحمه الله: " أخبر النبي، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فيما صح عنه أَنَّ «اليهود افترقوا على إحدى وسبعين فرقة، والنصارى على اثنتين وسبعين فرقة، وَأَنَّ هذه الأمة ستفترق على ثلاث وسبعين فرقة، وهذه الفرق كلها في النار إلا واحدة، وهي ما كان على مثل ما كان عليه النبي، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأصحابه،» وهذه الفرقة هي الفرقة الناجية التي نجت في الدنيا من البدع، وتنجو في الآخرة من النار، وهي

الطائفة المنصورة إلى قيام الساعة التي لا تزال ظاهرة قائمة بأمر الله - عز وجل - " [مجموع فتاوى ورسائل العثيمين (١ / ٣٧)].

هذه بعض أقوال العلماء على اختلاف الأعصار والأمصار وهو غيض من فيض وقليل من كثير من ذكرهم لمصطلح الفرقة الناجية والذي كان مستندهم فيه حديث الافتراق آنف الذكر. وقد بسط شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم رحمهم الله الكلام عن هذا المصطلح وصفات أهله في مواطن كثيرة من كتبهما.

مع ملاحظة أن بعض من ذكر هذا المصطلح هو من القرن الرابع والخامس الهجري، فليس هذا المصطلح وليد الساعة، ولا هو من محدثات الأقوال والألفاظ.

فقه حديث الافتراق ومعنى الفرقة الناجية :

يفيد حديث الافتراق أن هذه الفرق من أمة الإسلام وأن الفرقة الناجية هي التي اتبعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وسلكت منهج الصحابة الكرام رضي الله عنهم وأرضاهم. ولم تنحوا ناحية المحدثات والبدع في الدين، ولا عارضت الوحيين وأنشأت الفرق والأحزاب المخالفة .

وليس في الحديث تكفير لهذه الفرقة أو الحكم بتخليد لها في النار. قال شيخ الإسلام رحمه الله : " فَمَنْ كَفَرَ الثَّنَيْنِ وَالسَّبْعِينَ فِرْقَةً كُلُّهُمْ فَقَدْ خَالَفَ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ وَإِجْمَاعَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ " [منهاج السنة النبوية (٥ / ٢٤٨ - ٢٤٩)].

وحينما وصف ابن القيم رحمه الله الفرقة الناجية قال: "الفرقة الناجية حزب الرسول وأنصاره وبنك الإسلام وعصابة الإيمان الذين لم يتحيزوا إلى فئة غير رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يذهبوا إلى مقالة غير ما دلت عليه سنته ولم ينتسبوا إلى غيره بوجه من الوجوه" [الصواعق المرسلّة في الرد على الجهمية والمعتلة (٤ / ١٥٤٩)].

وفي بيان حال هذه الفرق المخالفة والسبب في إخراجها من الفرقة الناجية، يقول شيخ الإسلام : " وَلِهَذَا وَصَفَ الْفِرْقَةُ النَّاجِيَّةُ بِأَنَّهَا أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ وَهُمْ الْجُمْهُورُ الْأَكْبَرُ وَالسَّوَادُ الْأَعْظَمُ .

وأما الفرق الباقية، فإنهم أهل الشذوذ، والتفرّق، والبدع، والأهواء، وَلَا تَبْلُغُ الْفِرْقَةُ مِنْ هَؤُلَاءِ قَرِيبًا مِنْ مَبْلَغِ الْفِرْقَةِ النَّاجِيَةِ فَضْلًا عَنْ أَنْ تَكُونَ بِقَدْرِهَا بَلْ قَدْ تَكُونُ الْفِرْقَةُ مِنْهَا فِي غَايَةِ الْقِلَّةِ. وَشِعَارُ هَذِهِ الْفِرَقِ مُفَارَقَةُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ. فَمَنْ قَالَ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ كَانَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ" [مجموع الفتاوى (٣ / ٣٤٦)].

فتبين من كلام شيخ الإسلام رحمه الله ، وغيره من أهل العلم ممن سبقوه ولحقوه وجاءوا بعده : أن أهل الفرق المخالفة المستحقة للعذاب هم المفارقون للجماعة الخارجون على الطاعة المخالفون لجماعة المسلمين وولي أمرهم، أهل الشذوذ والمخالفات والبدع والمحدثات، المعارضون للنصوص، والمفارقون لعقيدة النبي صلى الله عليه وسلم وصحابته وسلف هذه الأمة.

شبهات وردود حول مصطلح الفرقة الناجية :

حاول بعض من لم يعظم السنة في قلبه، وسلك مسلك الهوى في التصحيح والتضعيف، وتكلّف الفهم والرد، حاول أن يثير بعض الشبه على حديث الافتراق، وفكان من جملة هذه الشبه، ما يأتي:

الشبهة الأولى : أن هذه الأمة أمة مرحومة فكيف يكون فيها ناجٍ

وهالك، أو فرقة ناجية وفرق هالكة:

والرد على هذا القول :

أولاً: لا يجوز إظهار التعارض بين النصوص الشرعية، فالنصوص

الشرعية كلها وحي من الله تعالى فلا تتعارض بينها، سواء كانت نصوص من القرآن مع نصوص أخرى، أو نصوص السنة مع نصوص السنة ، أو نصوص الكتاب مع نصوص السنة والعكس. فالتعارض إنما هو في الأفهام القاصرة الضعيفة.

ثانياً: هناك عدة إجابات عن ذلك، ومن ذلك : أنه يجوز أن هذه

الفرق المَحْكُوم عَلَيْهَا بِالْهَلَاكِ قَلِيلَةٌ الْعِدَّة لَا يَكُونُ مَجْمُوعُهَا أَكْثَرُ مِنَ الْفَرْقَةِ النَّاجِيَةِ فَلَا يَتِمُّ أَكْثَرِيَةُ الْهَلَاكِ فَلَا يَرِدُ الْإِشْكَالُ وَلَيْسَ ذِكْرُ الْعِدَّةِ فِي الْحَدِيثِ لِبَيَانِ كَثْرَةِ الْهَالِكِينَ وَإِنَّمَا هُوَ لِبَيَانِ اتِّسَاعِ طَرُقِ الظَّلَالِ وَشَعْبِهَا وَوَحْدَةِ طَرِيقِ الْحَقِّ "

ومن الجواب عن ذلك: أن الحكم على تلك الفرق بالهلاك والكون في النار حكم عليها باعتبار ظاهر أعمالها وتفريطها كأنه قيل كلها هالكة باعتبار ظاهر أعمالها محكوم عليها بالهلاك وكونها في النار، ولا يُنافي ذلك كونها مَرْحُومَةٌ باعتبار آخر من رَحْمَةِ الله لها وشفاعة نبيها وشفاعة صالحها لطالحها.

ومن الإجابات كذلك : أن ذلك الحكم مَشْرُوطٌ بِعَدَمِ عقابها في الدُّنْيَا وقد دلَّ على عقابها في الدُّنْيَا حَدِيثُ "أُمِّي هَذِهِ أُمَّةٌ مَرْحُومَةٌ لَيْسَ عَلَيْهَا عَذَابٌ فِي الْآخِرَةِ إِمَّا عَذَابًا فِي الدُّنْيَا الْفِتْنِ وَالزَّلَازِلُ وَالْقَتْلُ وَالْبَلَايَا" أخرجه الطَّبْرَانِيُّ وَالبَيْهَقِيُّ، فَيَكُونُ حَدِيثُ الْإِفْتِرَاقِ مُقَيَّدًا بِهَذَا الْحَدِيثِ فِي قَوْلِهِ كُلُّهَا هَالِكَةٌ مَا لَمْ تَعَاقَبْ فِي الدُّنْيَا لَكِنَّهَا تَعَاقَبُ فِي الدُّنْيَا، فَلَيْسَتْ بِهَالِكَةٍ. [انظر: افتراق الأمة للصنعاني رحمه الله (ص: ٦٦) وما بعده].

الشبهة الثانية: قول كبيرهم المدعو يوسف القرضاوي : وهنا إشكال، في الحكم بافتراق الأمة أكثر من افتراق اليهود والنصارى من ناحية، وبأن هذه الفرق كلها هالكة وفي النار إلا واحدة منها، وهو يفتح باباً لأن تدعي كل فرقة أنها الناجية، وأن غيرها هو الهالك، وفي هذا ما فيه من تمزيق للأمة، وطعن بعضها في بعض، مما يضعفها جميعاً، ويقوي عدوها عليها، ويغريه بها" والرد عليه في ذلك : أن هذا الرد هو تعليل عقلي محض، مخالف لوجوب التسليم للنصوص الشرعية، فليس فهم الأحاديث بالتشهي والهوى،

وإنما بالتسليم، وليس تضعيفها بالرأي المجرد، بل التضعيف له قوعد مضبوطة، ونظر حديثي تعليلي متقن.

ولو عكس القرضاوي فهمه في قوله "وفي هذا ما فيه من تمزيق للأمة، وطعن بعضها في بعض، مما يضعفها جميعاً" لأصاب، فإن هذا الحديث يدعو إلى متابعة النبي صلى الله عليه وسلم والبعد عن مخالفة هدي الصحابة والابتعاد عن المخالفة لذلك، حتى تتحقق النجاة.

فالاftراق لم يدل عليه هذا الحديث بمفرده، بل قول الله تعالى {وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ (١١٨) إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ} [هود: ١١٨، ١١٩] دليل ظاهر على أن الاختلاف أمر قدرى كوني قدره الله على العباد، وليس معنى كونه قدرى أن يسعى العباد له، بل الواجب فعل الأسباب المشروعة للنجاة من الافتراق والاختلاف.

وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم: "من يعيش منكم بعدي فسيروا اختلافاً كثيراً" [سنن أبي داود ٤٦٠٧].

وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم: "سَأَلْتُ رَبِّي ثَلَاثًا، فَأَعْطَانِي ثِنْتَيْنِ وَمَنْعَنِي وَاحِدَةً، سَأَلْتُ رَبِّي: أَنْ لَا يُهْلِكَ أُمَّتِي بِالسَّنَةِ فَأَعْطَانِيهَا، وَسَأَلْتُهُ أَنْ لَا يُهْلِكَ أُمَّتِي بِالْعَرَقِ فَأَعْطَانِيهَا، وَسَأَلْتُهُ أَنْ لَا يَجْعَلَ بَأْسَهُمْ بَيْنَهُمْ فَمَنْعَنِيهَا" [أخرجه مسلم (٤/ ٢٢١٦)].

فالحديث كذلك يدل على حصول الافتراق في الأمة، وأعظم ما يكون الافتراق في أمر العقائد، حتى ظهر من ينتسب لهذه الأمة، وهو يطعن في القرآن، أو يكفر الصحابة، أو يسب أمهات المؤمنين، ومن ينتسب لهذه الأمة، وهو ينفي عن الله ما سمى به نفسه ووصف به نفسه.

فالواقع يدل على ما ذكر في هذه النصوص وغيرها.

يقول ابن جماعة الشافعي رحمه الله: "وَكَانَ مَا لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ وَوَقَعَ مَا قَدَرَ اللَّهُ تَعَالَى وَقُوعُهُ وَقَضَاهُ وَهُوَ أَنْ تَفْتَرِقَ أُمَّةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً وَهِيَ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَصَحَابَتُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ" ثم ذكر بعض الكتب التي ألفت في الفرق، ثم قال: "وَالَّذِي نَدِيرُ فِيهِ الْحَدِيثُ هُنَا أَنْ تِلْكَ الْفِرْقَ يُمَكِّنُ بِشَيْءٍ مِنَ التَّمَحُلِ وَالتَّنْزِلِ أَنْ تَجْعَلَ طَرَفَيْنِ حَادِيْنِ وَهُمَا مُنْحَرِفَانِ وَوَسْطُ هُوَ الْعَدْلُ وَالْحَقُّ، - ثم قال - : وَالْوَسْطُ السَّلِيمُ الْمُسْتَقِيمُ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ جَمِيعَهَا وَيَنْزِعُهُ سُبْحَانَهُ عَنِ الْمِثَابَةِ وَالْجَسَمِيَّةِ وَيَثْبِتُ لِلَّهِ تَعَالَى مِنَ الصِّفَاتِ مَا أَثْبَتَهُ لِنَفْسِهِ وَأَثْبَتَهُ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهَذَا هُوَ الَّذِي بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهِ وَعَلِمَ أَصْحَابُهُ إِيَّاهُ وَهُوَ الَّذِي خَلَفَ عَلَيْهِمَا أَصْحَابُهُ ثُمَّ خِيَارَ التَّابِعِينَ وَالْعُلَمَاءَ الْفَاقِهِينَ وَمِنْهُمْ الْأَئِمَّةُ الْأَرْبَعَةُ وَمَدَارِسُهُمْ وَأَمْثَالُهُمْ مِنَ الْعُلَمَاءِ الصَّالِحِينَ فِي زَمَانِهِمْ وَبَعْدَ زَمَانِهِمْ وَهُوَ وَسْطُ صَحِيحٍ حَقِّ بَاقٍ إِلَى قَرَبِ قِيَامِ السَّاعَةِ بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى وَالسَّاعَةُ لَا تَقُومُ

وَفِي النَّاسِ مَا يَقُولُ اللَّهُ اللَّهُ كَمَا جَاءَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ". [إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل (ص ٢٥)].

الشبهة الثالثة: قولهم باضطراب الحديث لوروده بألفاظ مختلفة:

وهذه الدعوى لا برهان لها، فالحديث قد يروى من وجوه كثيرة وبألفاظ مختلفة لتعدد الورود، أو لرواية البعض بالمعنى ونحو ذلك من التوجيهات، بل العكس رواية حديث الافتراق من طرق مختلفة وبأسانيد إما صحيحة أو حسنة هو زيادة دليل على ثبوته وقبوله.

ولم يكن هذا الحكم على الحديث بالاضطراب إلا لمجرد الهوى ونصرة الفكر المخالف للحق والهدى، وما أحسن قول العلامة النووي رحمه الله، حين وقف كهذا الموقف مدافعا عن حديثٍ حُكِمَ عليه بالاضطراب دون دليل وبرهان فقال رحمه الله: "وَمِنْهَا أَنَّ بَعْضَهُمْ زَعَمَ أَنَّهُ مُضْطَرَبٌ وَهَذَا غَلَطٌ ظَاهِرٌ وَجَسَارَةٌ عَلَى رَدِّ السُّنَنِ بِمُجَرَّدِ الْهَوَى وَتَوَهِينِ صَحِيحِهَا لِئُصْرَةِ الْمَذَاهِبِ" [شرح النووي على مسلم (١٠ / ٣٠)].

وإليك بعضا من نطق بصحة حديث الافتراق وقال بثبوته :

قال الإمام ابن تيمية - رحمه الله - : "وإن كان بعض الناس كابن حزم يضعف هذه الأحاديث، فأكثر أهل العلم قبلوها و صدقوها" [الفتاوى (٤٩١/١٦)]، ومن صحح الحديث:

الترمذي : حيث قال : " حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ " .
[السنن (٤ / ٣٢٢)] .

وقال الحاكم رحمه الله : " هذه أسانيد تقوم بها الحجة في تصحيح هذا الحديث " [المستدرک (١ / ٢١٨)] ، ووافقه الذهبي رحمه الله في "تلخيص المستدرک" .

وقال الحافظ ابن كثير رحمه الله في "التفسير (٤ / ٣٦١) : " كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الْمَرْوِيِّ فِي الْمَسَانِيدِ وَالسُّنَنِ ، مِنْ طَرَقٍ يَشُدُّ بَعْضُهَا بَعْضًا " .
وقال الحافظ العراقي رحمه الله في "تخريج الاحياء" (٣ / ٢٣٠) : أسانيد جياذ "

وقال الهيثمي رحمه الله في مجمع الزوائد (٦ / ٣٥٠) : " رجاله ثقات " .
وقال البوصيري رحمه الله في "الزوائد" : "إسناده صحيح، رجاله ثقات " .
مع التنبيه إلى أن كل من سبق ممن ذكر الحديث فهو يستدل به بناء على صحته عنده .

خطورة القول بأن كل من ينتسب للأمة فهو الفرقة الناجية:

يلزم من القول بأن أمة الإسلام كلها هي الفرقة الناجية، لوازم باطلة،
ومن ذلك :

أولاً: إبطال النصوص الواردة في التحذير من البدع والمبتدعين :

كقول الله تعالى (وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ
حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرِى
مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ).

قَالَ ابْنُ خُوَيْرٍ مِنْدَادَ الْمَالِكِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: "مَنْ حَاصَ فِي آيَاتِ اللَّهِ تُرِكَتْ
مُجَالَسَتُهُ وَهُجِرَ، مُؤَمَّنًا كَانَ أَوْ كَافِرًا" [تفسير القرطبي (١٣ / ٧)]

وقال القرطبي المالكي رحمه الله رحمه الله نقلاً عن ابن العربي المالكي
رحمه الله: "قَالَ: وَكَذَلِكَ مَنَعَ أَصْحَابُنَا الدُّخُولَ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ وَدُخُولِ
كُنَائِسِهِمْ وَالْبَيْعِ، وَمَجَالِسِ الْكُفَّارِ وَأَهْلِ الْبِدْعِ، وَأَلَّا تُعْتَقَدَ مَوَدَّتُهُمْ" [تفسير
القرطبي (١٣/٧)].

ومن تلك النصوص كذلك قوله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ أَخَذَتْ
فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ فِيهِ، فَهُوَ رَدٌّ» [صحيح البخاري (٣ / ١٨٤) ومسلم
(١٣٤٢/٣)].

وعند مسلم : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ» [صحيح مسلم (٣/ ١٣٤٣)].

وغير هذه من النصوص، فإذا كانت الأمة كلها هي فرقة ناجية فما فائدة التحذير من البدع والمحدثات، وما هو الموقف ممن ينشئ للناس عبادات لم تكن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم !!؟

ثانياً: في هذا القول إبطال لآثار الصحابة في الرد على البدع والتنفير من المحدثات، وكذا الرد على سلف هذه الأمة في ذلك.

فقد ورد عن الصحابة الكثير من الآثار في ذلك، ومن ذلك ما ورد عن ابن عباس -رضي الله عنه- قال: ((ما في الأرض قوم أبغض إلي من أن يجيئوني فيخاصموني من القدرية في القدر، وما ذاك إلا أنهم لا يعلمون قدر الله وأن الله عز وجل لا يسأل عما يفعل وهم يسألون)) [رواه الآجري في الشريعة].

وقال ابن مسعود رضي الله عنه: "اتبعوا ولا تبتدعوا فقد كفيتم".
و بلغ عبد الله بن عمر أن معبد الجهني قد ابتدع بدعة القدر فكان يقول "انه لا قدر وان الأمر أنف" فقال ابن عمر: "أخبرهم أنني برئ منهم وأنهم براء مني، والذي يحلف به عبد الله بن عمر لو أن لأحدهم مثل أحد ذهباً فأنفقه ما قبل منه حتى يؤمن بالقدر.

وقال شعبة - رحمه الله -: "كان سفيان الثوري يبغض أهل الأهواء وينهى عن مجالستهم أشد النهي" [أخرجه نصر المقدسي في مختصر الحجة ص: ٤٦٠].

وقال الإمام مالك رحمه الله: "من ابتدع في الإسلام بدعة يراها حسنة فقد زعم أن محمداً قد خان الرسالة لأن الله تعالى يقول (اليوم أكملت لكم دينكم) فما لم يكن يومئذ دين فلا يكون اليوم ديناً".

وكتب الآثار مليئة بالآثار الواردة عن سلف الأمة وأئمة المذاهب في التحذير من البدع والمحدثات.

ثالثاً: هذا القول فيه تسويغ للخوارج سابقاً ولاحقاً، ومن أولئك في عصرنا الدواعش والقاعدة والسلفية الجهادية، وغيرهم من فرق الخوارج المعاصرين، فلا شك أن هؤلاء من الفرق الهالكة التي يجب التحذير منها، والبيان لسبيلها المعوّج، ومنهجها الخطير التدميري.

فإن كان كل من انتسب للإسلام فهو من الفرقة الناجية فلماذا التحذير من هذه الفرق، ولماذا التضييق عليهم ؟!!.

بل الصواب أنها فرق هالكة يجب على الولاة والعلماء التحذير منهم وبذل الأسباب في حفظ الناس وأديانهم من هذه المحدثات والضلالات التي تنتسب للإسلام زورا وبهتانا وكذبا.

رابعا: في القول بأن كلّ من انتسب للأمة فهو من الفرقة الناجية: التسوية بين أهل العلم والسنة بغيرهم من أهل الضلالات والعبادات المخترعة، وهذا لا شك أنه ظلم بيّن، وجور واضح، وقسمة ضيزى؛ لا برهان لها، بل البرهان في ردها ونقضها وإبطالها.

خامسا: في هذا القول ردّ ضمني على موقف الولاة من أهل الضلالات الخارجين على الأمة والداعين إلى نزع يد الطاعة عن ولاة الأمر. فكيف بالله يكون — مثلا — الإخوان المسلمون من الفرقة الناجية، وهم يحرصون على الخروج؟!، ويجتهدون في نقض البيعات عن ولاة أمور المسلمين؟!، بل وهم الممهدون لكل فرق الخوارج المعاصرة، فمن رحمها خرجت القاعدة والسلفية الجهادية والدواعش بذلك، ومقالات هؤلاء وكتبهم وصوتيات كبرائهم ومن كان معهم شاهدة بذلك!!.

أخيرا: ليست مسألة إنكار مصطلح الفرقة الناجية مجرد اختلاف لفظي أو من باب الرأي والرأي الآخر، فليس الدين بالتشهي، ولا بالهوى، بل بالدليل والبرهان، والحجة الظاهرة.

وأما غير ذلك من الآراء المجردة والتي هي من زبالات الأفكار القاصرة
فلا يجوز نسبتها للدين، ولا يصح الجدل في ذلك.
فالكلام في الدين والمسائل الشرعية له أهله الذين هم أهله، وليس
لكل ساقط ولاقط أن يتحدث في الدين بما شاء عما شاء.
اللهم اصرف عن أهل الإسلام الفتن ما ظهر منها وما بطن، ووفقنا
جميعا وولاة أمرنا وقادتنا إلى اتباع كتابك وسنة نبيك صلى الله عليه وسلم
وسبيل الصحابة الكرام، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم
تسليما كثيرا.

وكتبه د. محمد بن غالب العُمري

١٠ رجب ١٤٣٨ هـ

٢٠١٧/٤/٨ م